



دور البرامج التنموية في الحد من الإفراط النقدي المحفز للتضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2001 و2021.

The role of development programs in reducing monetary excess that stimulates inflation in the Algerian economy during the period between 2001 and 2021.

نورالدين قدوري¹ ، حمزة خلافي²

¹ جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر : noureddine.kaddouri@univ-msila.dz

² المركز الجامعي نور بشير- البيض، الجزائر، مخبر التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية : h.khalafi@cu-elbayadh.dz

تاريخ الاستلام : 2023/09/06 ؛ تاريخ المراجعة : 2024/04/04 ؛ تاريخ القبول : 2024/04/29

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد البعد المفاهيمي والتأسيس النظري للإفراط النقدي وعلاقته بالفجوة التضخمية، بالإضافة إلى تحديد مدى مساهمة أو عجز المشاريع والمخططات التنموية التي انتهجتها الجزائر في الألفية الثالثة في الحد من الإفراط النقدي المسبب للتضخم في الاقتصاديات النامية.

توصلنا من هذه الدراسة إلى أن أسباب التضخم في الجزائر راجعة إلى تزايد الإنفاق العام في ظل عدم توفر شروط عمل المضاعف، كما أن معدلات الإفراط النقدي عرفت ارتفاعاً، وقد عجزت السياسة النقدية على التحكم في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الجزائري نتيجة للتوسع المالي للحكومة من خلال تدعيم الأجور وسياسات التشغيل المتبعة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الإفراط النقدي، التضخم، الإنفاق العام، التنمية الاقتصادية، الاقتصاد الجزائري.

تصنيف JEL: E42، E52، P24، Q32، f41.

Abstract

This study aimed to determine the conceptual dimension and the theoretical foundation of monetary excess and its relationship to the inflationary gap. In addition to determining the extent of the contribution or inability of development projects and plans pursued by Algeria in the third millennium in reducing the monetary excess that causes inflation in developing economies.

We concluded from this study that the causes of inflation in Algeria are due to the increase in public spending in light of the lack of conditions for the work of the multiplier, and that the rates of monetary excess were high, and the monetary policy was unable to control the general level of prices in the Algerian economy as a result of the government's financial expansion. Through the consolidation of wages and employment policies followed in Algeria.

Keywords : Monetary excess; inflation; public spending; economic development; the Algerian economy.

JEL classification : E42, E52, P24, Q32, f41.

مقدمة

يعتبر الإفراط النقدي أحد المؤشرات التي توضح الأسباب التي أدت إلى التضخم إلى جانب "مؤشري الاستقرار النقدي وفائض الطلب"، عكس القياسية للأسعار والتي تعطينا معدلات التضخم فقط، ويستند هذا المعيار إلى نظرية كمية النقود المعاصرة والتي ترى أن تغير نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو المتغير الرئيسي الذي يسبب التغير في مستوى الأسعار أي أن التضخم ظاهرة نقدية ومصدره هو نمو كمية النقود بنسبة أكبر من نمو الإنتاج.

وتعتبر كل الاقتصاديات عرضة لظاهرة الإفراط النقدي، وتأتي في مقدمتها الدول النامية التي تتميز بهيكل إنتاجي غير مرن لا يتناسب مع احتياجات الجمهور، ففي الغالب لا يصاحب الزيادة في الكتلة النقدية زيادة في الإنتاج بل يتم تغطية ذلك الاختلال بين الإنتاج وكمية النقود باللجوء للاستيراد مما ينتج عنه تضخم مستورد متضمن في تلك السلع.

الإشكالية:

يعتبر الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات النامية التي تتميز بجهاز إنتاجي غير مرن، ولقد انتهجت مع بداية الألفية الثالثة برامج اقتصادية طموحة تهدف إلى الرفع من النمو الاقتصادي وإعطاء دفعة قوية لاقتصاد حيوي خارج القطاع الريعي، واعتمدت في ذلك على سياسة الإنفاق العام المتضمنة في أغلفة مالية كبيرة خصصت لتلك المشاريع وقد صاحب ذلك الإنفاق زيادة في الكتلة النقدية، ومن هنا يمكننا طرح التساؤل التالي:

- فهل أسهمت تلك المشاريع في تحقيق التوافق بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والكتلة النقدية للحد من الإفراط النقدي المسبب للتضخم في الاقتصاد الجزائري؟

ولتبسيط الإشكالية، سنقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الأسباب المباشرة للتضخم في الاقتصاديات النامية؟
- كيف يحفز الإفراط النقدي على زيادة معدلات التضخم؟
- ما هي طبيعة وأسباب التضخم في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة؟
- هل تضمنت البرامج الاقتصادية في الجزائر إفراطا نقديا؟

الفرضيات:

ارتأينا طرح فرضيات كإجابات أولية عن الأسئلة الفرعية السابقة، وهي كالتالي:

- يعتبر ضعف الجهاز الإنتاجي والتبعية الاستهلاكية للسلع المستوردة بالإضافة إلى التمويل الكلاسيكي للمشاريع أسبابا مباشرة للتضخم في الاقتصاديات النامية؛
- إذا كان تمويل المشاريع يعتمد على الإصدار النقدي كأداة تقليدية، دون أن يصاحب ذلك زيادة في الإنتاج معادلة للكتلة النقدية فهذا الأمر يؤدي إلى إفراط نقدي مسبب لارتفاع في الأسعار؛
- يرجع التضخم في الجزائر لأسباب نقدية ومالية نتيجة تزايد الإنفاق العام وحجم الكتلة النقدية؛
- أدى التوسع المالي ومن ثم النقدي إلى ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري.

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد البعد المفاهيمي والتأسيس النظري للإفراط النقدي وعلاقته بالفجوة التضخمية؛
- تحديد مدى مساهمة أو عجز المشاريع والمخططات التنموية التي انتهجتها الجزائر في الألفية الثالثة على الحد من الإفراط النقدي المسبب بدرجة كبيرة للتضخم في الاقتصاديات النامية.

منهجية البحث:

لمعالجة الإشكالية المتضمنة في الدراسة اتبعنا منهجين رئيسيين:

- المنهج الوصفي في وصف ظاهرة الإفراط النقدي مفاهيميا وفي الفكر الاقتصادي، والمتغيرات الاقتصادية المتضمنة في قياس معدل الإفراط النقدي؛
- المنهج التحليلي في قراءة وتحديد الأسباب للإفراط النقدي في الجزائر خلال الفترة المعنية بالدراسة.

هيكل البحث:

ارتأينا تقسيم البحث إلى محورين رئيسيين لمعالجة الإشكالية، وهما:

- التأصيل النظري للإفراط النقدي؛
- تحليل تطور الإفراط النقدي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين عامي 2001 و2021.

1. التأصيل النظري للإفراط النقدي

سنتطرق في هذا الجزء من الدراسة إلى التعريف بالإفراط النقدي، وتحديد بعده النظري في الفكر الاقتصادي، وتحديد كيفية قياسه والعناصر المتضمنة فيه.

1.1 تعريف الإفراط النقدي:

يعبر الإفراط النقدي عن الفائض في الكتلة النقدية عن المستوى الملائم، فإذا استطعنا معرفة متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من كمية النقود، فإن ذلك يمكننا عند مستوى معين أو مرغوب من الأسعار بتحديد حجم الإفراط النقدي المولد للتضخم. (قدي، 2017، صفحة 49).

يستند هذا المعيار إلى نظرية كمية النقود المعاصرة والتي ترى أن تغير نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو المتغير الرئيسي الذي يسبب التغير في مستوى الأسعار. (العجلوني، 2010، صفحة 194). حيث أن ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها الأمثل يؤدي إلى إفراط نقدي يبعث على الارتفاع التضخمي في الأسعار. (أحمد، 2008، صفحة 21).

2.1 التأسيس النظري للإفراط النقدي:

يرجع التأسيس النظري لتفسير التضخم على أن سببه الرئيسي يتمثل بالأساس في الإفراط النقدي إلى النظرية الكمية للنقود، فهي ترى أن التغير في مستوى العام للأسعار سببه التغير الذي يطرأ على كمية النقود المعروضة، إذ أن ارتفاع المستوى العام للأسعار سببه الرئيسي هو زيادة المعروض من النقود في ظل ثبات حجم كل من المعاملات وسرعة تداول النقد، فحسب فرضية ثبات العرض الكلي فإن أي زيادة في حجم النقود ستؤدي حتما إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي يرجع الكلاسيك التضخم إلى أسباب نقدية تؤثر بشكل مباشر على الطلب الكلي نحو الارتفاع في ظل ثبات العرض. (الشمري، 1999، صفحة 391).

وترى النظرية الكلاسيكية أن التوسع النقدي هو تضخمي بطبيعته فهو يفرض ضريبة على كل من يحتفظ بأرصده النقدية عند ارتفاع الأسعار؛ في حين يميل الأفراد للتخلص من النقود حتى لا يدفعوا ضريبة التضخم مما يترتب عليه إعادة توزيع الأرصدة النقدية بين الأفراد والسلطات الحكومية. (العجلوني، 2010، صفحة 199).

أما النقديون والذين يعتبرون امتدادا للنظرية الكلاسيكية وعلى رأسهم "ميلتون فريدمان" فيرون أنه توجد علاقة قوية بين كمية النقود والدخل الوطني إذ توجد حالة ارتباط بين الكتلة النقدية والدورة الاقتصادية، فهو يرى أن التضخم ظاهرة نقدية ومصدره هو نمو كمية النقود بنسبة أكبر من نمو الإنتاج أي أن مصدر ارتفاع الأسعار هو زيادة الرصيد النقدي عن الحجم الأمثل الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار. (شلوفي، 2014، صفحة 30).

3.1 قياس الإفراط النقدي:

يتم تحديد حجم الإفراط النقدي المولد للتضخم عن مستوى معين من الأسعار بالاعتماد على العلاقة التالية:

$$M_t = \lambda Y_t - M_t$$

حيث أن:

- M_t : حجم الإفراط النقدي.
- Y_t : حجم الناتج المحلي الخام الحقيقي بالأسعار الثابتة.
- M_t : كمية النقود المتداولة بالفعل معبرا عنها ب M_2 .
- λ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من الكتلة النقدية المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\lambda = M_t / Y_t$$

4.1 المتغيرات الاقتصادية المتضمنة في الإفراط النقدي:

يعبر الإفراط النقدي عن التضخم الناتج عن الزيادة في الكتلة النقدية، وفيما يلي تعريف بالتضخم كظاهرة نقدية، بالإضافة إلى المتغيرات المكونة لمؤشر الإفراط النقدي، والمتمثلة في:

1.4.1 التضخم:

يعتبر التضخم ظاهرة قديمة تشير إلى ارتفاع الأسعار وذلك بغض النظر عن أسباب هذه الظاهرة، ويمكن إعطاء أكثر من تعريف للتضخم، ونوجز في ما يلي مجموعة من التعاريف:

- التضخم هو: "الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لوحدة النقد، هذه القيمة التي تقاس بالمتوسط العام لمختلف السلع والخدمات الممكن شراؤها بهذه الوحدة من النقد." (علي، 2017، صفحة 139).
- التضخم هو: ارتفاع مستمر ولموس في الأسعار بسبب زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات عن عرضها الكلي حيث يؤدي هذا الارتفاع إلى انخفاض قيمة النقود. (الوادي، 2010، صفحة 79).
- التضخم هو: ارتفاع كبير ومستمر في المستوى العام للأسعار يصاحبه انخفاض في القيمة الحقيقية للنقود، ويصبح التضخم أكثر تسارعا عندما يرافق الزيادة في الإصدار النقدي زيادة في الإنفاق الحكومي الذي يتم تمويله بالقروض المحلية بدلا من الضرائب. (هيل، 2014، صفحة 285).

2.4.1 المستوى العام للأسعار

تستند فكرة المستوى العام للأسعار على أساس اختيار عدد محدود من السلع والخدمات المتداولة في السوق، أي مستوى أسعار متوسط لسلة من السلع والخدمات، ولا يوجد مستوى واحد للأسعار بل هناك أنواع مختلفة من مستويات الأسعار، حيث تعدد طبقا لتعدد الأغراض المقصودة من دراسة

تغيرات الأسعار أو قيمة النقود. (الوادي، 2010، صفحة 74). يرجع الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى أسباب حقيقية ونقدية يمكن إجمالها في ما يلي: (علي، 2017، الصفحات 148-152).

- زيادة الإنفاق الاستهلاكي؛
- التوسع في منح الائتمان من قبل البنوك؛
- تمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي الجديد؛
- الارتفاع في الأجور؛
- التوقعات والأوضاع النفسية؛
- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي؛
- النقص في رأس المال العيني؛

3.4.1 الكتلة النقدية:

درج الاقتصاديون على تعريف الكتلة النقدية بالمعنى الضيق على أنها مجموع الودائع تحت الطلب في البنوك التجارية وحيازات العملة لدى الجمهور أي النقود الورقية القانونية والنقود المساعدة. وعلى العموم فالمجمع النقدي بالمفهوم الضيق يرمز له بالرمز M1، والذي يتمثل في النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها الودائع تحددت الطلب وأرصدة الجمهور الجارية لدى البنوك التجارية (النقود الكتابية).

ويرى "مليتون فريدمان" أن الودائع لأجل هي مخزون مؤقت للقوة الشرائية ويدرجها ضمن المقياس النقدي الواسع للكتلة النقدية، ويذهب اقتصاديون آخرون إلى إدراج كل من وودائع الادخار قصيرة الأجل وودائع التوفير الكتلة النقدية والتي يعبر عنها مجتمعة بإضافة M1 إليها بالمجمع النقدي M2 والذي سنستخدمه في قياس الإفراط النقدي. أما المجمع النقدي M3 فيتشمل على المجمع M2 مضاف إليه ودائع الحكومة لدى البنوك كالسندات وأذون الخزانة.

4.4.1 الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة:

يتمثل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة في القيمة التي نتحصل عليها بضرب الكميات المنتجة من السلع والخدمات النهائية المحلية في سنة ما في أسعار نفس تلك السلع والخدمات النهائية في سنة الأساس، أو بعبارة أخرى هي قيمة السلع والخدمات النهائية مقيمة بأسعار سنة الأساس. كما يمثل الناتج لسنة ما، لكن بعد استبعاد أثر التضخم.

5.1 دور السياسة النقدية في كبح الإفراط النقدي

تسعى السلطات النقدية من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية إلى التحكم في عرض النقود وضبطه حتى لا يتجاوز معدل نمو الناتج الحقيقي، حيث تعمل على رفع تكاليف القروض الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي في فترات التضخم. (كشيتي، 2012، صفحة 106). ويعتبر البنك المركزي السلطة النقدية المسؤولة عن تنفيذ السياسة النقدية، وتعنى هذه الأخيرة بتنظيم حجم الكتلة النقدية بما يتوافق وحاجة النشاط الاقتصادي وذلك للحفاظ على استقرار الأسعار، مستخدمة في ذلك مجموعة من الأدوات في إطار سياسة نقدية انكماشية هادفة إلى سحب كمية من النقود المتداولة في الاقتصاد وذلك بهدف كبح من الإفراط النقد المسبب للتضخم. ومن بين الأدوات النقدية الواسعة الاستخدام نجد كل من: سعر إعادة الخصم؛ نسبة الاحتياطي القانوني؛ وسياسة السوق المفتوحة.

1.5.1 استخدام سعر إعادة الخصم في كبح الإفراط النقدي

دور البرامج التنموية في الحد من الإفراط النقدي المحفز للتضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2001 و2021 ، (ص ص: 1 - 13)

عندما تتجمع للبنك المركزي البيانات والمعلومات التي تشير إلى أن حجم الائتمان قد زاد عن المستوى المطلوب والمرغوب فيه، وقد بدأت بوادر التضخم النقدي في الظهور، فإن البنك المركزي سيقدر رفع تكلفة الائتمان متمثلة في سعر إعادة الخصم، الذي يقدمه للبنوك التجارية، وبالتالي سينخفض مستوى الإقراض ويرتفع سعر الفائدة في السوق النقدية، وهذا ما يدفع المتعاملين - زبائن البنوك - إلى التقليل من الاقتراض والخصم من البنوك التجارية لارتفاع خدمات الدين. (غدير، 2010، صفحة 4).

2.5.1 استخدام رفع نسبة الاحتياطي القانوني في كبح الإفراط النقدي

يقوم البنك المركزي برفع النسبة القانونية للاحتياطي النقدي الإجمالي المطبقة على الودائع في البنوك التجارية قصد التأثير على قدرة البنوك في منح الائتمان نحو الانخفاض، وذلك في حالة التوقع بوجود تضخم مستقبلا، أو في حالة تجاوز الائتمان المستوى المرغوب فيه، وتعتبر هذه الأداة أكثر فعالية لأنها قيد كمي مباشر للبنوك على التوسع في اشتقاق نقود الودائع. (غدير، 2010، صفحة 48).

3.5.1 استخدام سياسة السوق المفتوحة في كبح الإفراط النقدي

إذا رغب البنك المركزي في تطبيق سياسة نقدية انكماشية بسبب بداية ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقد؛ فسيحاول عن طريق السوق المفتوحة سحب كمية النقود الفائضة عن التداول كبائع لسندات الخزينة العمومية. (ساعد، 2009، صفحة 75).

2. تحليل تطور الإفراط النقدي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين عامي 2001 و2021

سنعمل في هذا الجانب من الدراسة على تقييم تطور الكتلة النقدية في الجزائر مقارنة بالناتج الحقيقي، ونحدد من خلال ذلك درجة مساهمة الكتلة النقدية الزائدة والمتمثلة في الإفراط النقدي المحفز للتضخم النقدي أو بالأحرى الارتفاع في المستوى العام للأسعار الناتج عن أسباب نقدية. وقد قسمنا تحليل هذه الظاهرة في الجزائر إلى أربعة مراحل رئيسية تتوافق مع البرامج المسطرة من طرف الحكومة، والتي كانت في مجملها ترمي إلى تحفيز النمو الاقتصادي، وقد نتج عنها آثار نقدية من بينها الإفراط النقدي المسبب للتضخم. وفيما يلي الفترات الأساسية الأربعة:

1.2 تطور الإفراط النقدي في الجزائر خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

قررت الحكومة الجزائرية في أبريل 2001، وضع برامج لتدعيم الإنعاش الاقتصادي، وقد خصص لإنجاز هذا البرنامج أهم غلاف مالي منذ الاستقلال حيث بلغ 525 مليار دج، أي ما يعادل 7 مليار دولار. (محمد، 2020، صفحة 20).

يمتد هذا البرنامج إلى غاية سنة 2004، وقد قابل ذلك الحجم الكبير من الإنفاق زيادة معتبرة في الكتلة النقدية، وفي ما يلي جدول يوضح تطور الكتلة النقدية والناتج الحقيقي بالأسعار الثابتة بالإضافة إلى تطور الإفراط النقدي.

جدول 1: تطور مؤشر الإفراط النقدي في الجزائر خلال الفترة 2004-2001

السنوات	الكتلة النقدية M2 مليار دج	الناتج الحقيقي Yt مليار دج (2)	λ (3) = (1) ÷ (2)	λYt (4) = (3) × (2)	الإفراط النقدي Mt (5) = (4) - (1)
2001	2473.5	3463.02	0.7142	2473.3	0.2
2002	2901.5	3657.27	0.7933	2901.3	0.2
2003	3354.4	3920.66	0.8555	3354.1	0.3
2004	3644.3	4089.32	0.8911	3644	0.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

–العمود (1): بنك الجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2005.

–العمود (2): تقرير البنك الدولي حول الجزائر متوفر على الموقع الإلكتروني، بتاريخ 25 ديسمبر 2017.

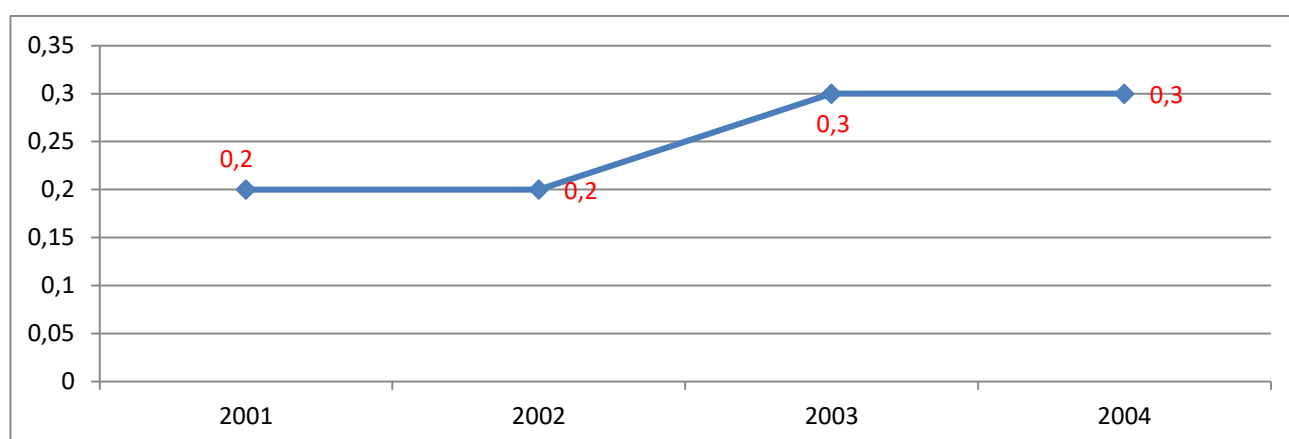
– <https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chrt>

– الأعمدة (3) (4) (5) تم حسابها من طرف الباحثين.

نلاحظ من الجدول السابق زيادة معتبرة ومنتظمة في الكتلة النقدية بحيث انتقلت من 2473.5 في سنة 2001 إلى 3644.3 في سنة 2004. وقد رافق تلك الزيادة زيادة معتبرة ومنتظمة أيضا في الناتج الحقيقي بحيث انتقلت من 3463.02 في سنة 2001 إلى 4089.32 في سنة 2004.

ولتحديد مدى التوافق أو عدمه في تطور الكتلة النقدية والناتج الحقيقي خلال الفترة المتضمنة في الجدول، ارتأينا توضيح تطور معدل الإفراط النقدي في الجزائر بيانيا في الشكل التالي:

شكل 01: تطور مؤشر الإفراط النقدي في الجزائر خلال الفترة 2001-2004.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 01.

يتضح من خلال الشكل رقم (1) وجود ضغوط تضخمية سببها الإفراط عرض النقود في الاقتصاد من طرف الجهاز المصرفي، وذلك من خلال تسجيل مؤشر الإفراط النقدي لقيم تراوحت بين 0.2 و 0.3. وتعكس قيم المؤشر في الشكل السابق عدم تناسب حجم الكتلة النقدية M2 مع تطور حجم الناتج المحلي المقوم بالأسعار الثابتة، وكان لتزايد حجم المدخرات في البنوك التجارية دور في تنامي M2 وهو ما تؤكد قيم متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من الكتلة النقدية لفترة الدراسة والذي تراوحت بين 0.71 و 0.89.

2.2 تطور الإفراط النقدي في الجزائر خلال برنامج تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009).

بعد أن اتبعت الحكومة مخططا لدعم الإنعاش والذي دام أرجع سنوات بداية من سنة 2001 تابعت ذلك برنامجا تكميلي لدعم النمو دام هو الآخر 4 سنوات بداية من 2005. (زبير، 2017، صفحة 35).

يمتد هذا البرنامج إلى غاية سنة 2009، وقد قابل ذلك الحجم الكبير من الإنفاق زيادة معتبرة في الكتلة النقدية، وفي ما يلي جدول يوضح تطور الكتلة النقدية والناتج الحقيقي بالأسعار الثابتة بالإضافة إلى تطور الإفراط النقدي. للفترة الممتدة بين 2005 و 2009.

جدول 2: تطور مؤشر الإفراط النقدي في الجزائر خلال الفترة 2005-2009.

الإفراط النقدي Mt	λY_t	λ	الناتج الحقيقي مليار دج	الكتلة النقدية مليار دج	السنوات
(5) = (4) - (1)	(4) = (3) × (2)	(1) ÷ (2) = (3)	Y_t (2)	M2 (1)	
0.2	4070.2	0.9398	4330.91	4070.4	2005
0.1	4827.5	1.0962	4403.86	4827.6	2006
0.5	5994.1	1.3167	4552.40	5994.6	2007
0.2	5955.7	1.2781	4659.84	5955.9	2008
0.1	7173	1.5146	4735.9	7173.1	2009

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

—العمود (1): بنك الجزائر، التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنة 2008 و2012.

—العمود (2): تقرير البنك الدولي حول الجزائر متوفر على الموقع الإلكتروني، بتاريخ 25 ديسمبر 2017.

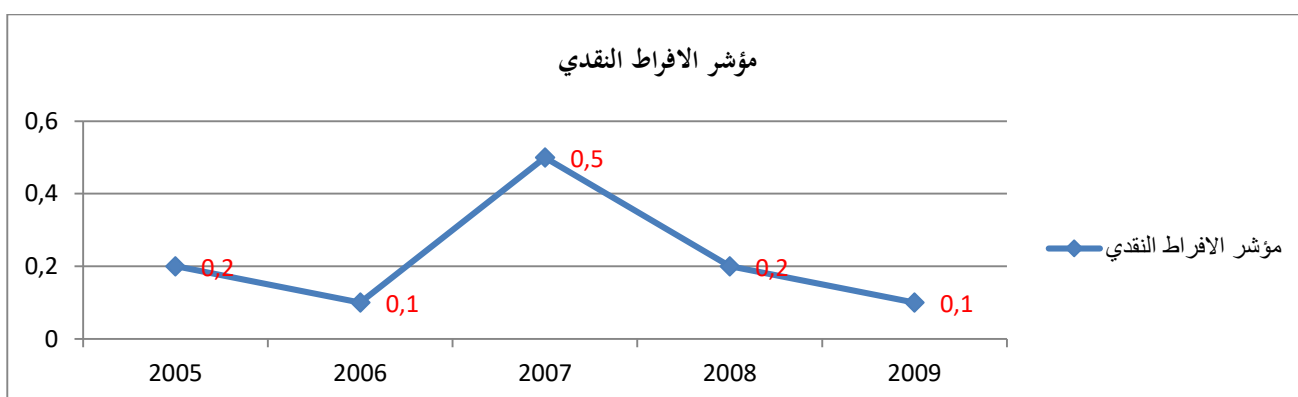
— <https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chrt>

— الأعمدة (3) (4) (5) تم حسابها من طرف الباحثين.

نلاحظ من الجدول السابق زيادة معتبرة ومنظمة في الكتلة النقدية بحيث انتقلت من 4070.4 في سنة 2005 إلى 7173.1 في سنة 2009، مع شبه ثبات بين سنتي 2008 و2009. وقد رافق تلك الزيادة زيادة بطيئة وشبه ثبات في الناتج الحقيقي بحيث انتقل من 4330.91 في سنة 2005 إلى 4735.9 في سنة 2009.

ولتحديد مدى التوافق أو عدمه في تطور الكتلة النقدية والناتج الحقيقي خلال الفترة المتضمنة في الجدول، ارتأينا توضيح تطور معدل الإفراط النقدي في الجزائر بيانيا في الشكل التالي:

شكل 02: تطور مؤشر الإفراط النقدي في الجزائر خلال الفترة 2005-2009



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 02.

دور البرامج التنموية في الحد من الإفراط النقدي المحفز للتضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2001 و2021 ، (ص ص: 1 - 13)

يتضح من خلال الشكل رقم (2) وجود ضغوط تضخمية سببها الإفراط عرض النقود في الاقتصاد من طرف الجهاز المصرفي، وذلك من خلال تسجيل تذبذب في قيم مؤشر الإفراط النقدي لقيم تراوحت بين 0.2 و 0.5 . وتعكس قيم المؤشر في الشكل السابق عدم تناسب حجم الكتلة النقدية M_2 مع تطور حجم الناتج المحلي المقوم بالأسعار الثابتة، وكان لتزايد حجم المدخرات في البنوك التجارية دور في تنامي M_2 وهو ما تؤكد قيم متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من الكتلة النقدية لفترة الدراسة والذي تراوحت بين 0.9 و 1.51.

3.2 تطور الإفراط النقدي في الجزائر خلال البرنامج الخماسي للتنمية سنة (2010-2014).

يعتبر هذا البرنامج مكملا للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها في إطار إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاستجابة لمتطلبات السكان وتحسين المعيشية، وقد رصد وقد رصد لهذا البرنامج 286 مليار دولار. (محمد، 2020، صفحة 47).

يمتد هذا البرنامج بين من عام 2010 إلى غاية سنة 2014، وقد قابل تلك الزيادة في الإنفاق زيادة معتبرة في الكتلة النقدية، وفي ما يلي جدول يوضح تطور الكتلة النقدية والناتج الحقيقي بالأسعار الثابتة بالإضافة إلى تطور الإفراط النقدي خلال الفترة الممتدة بين 2010 و 2014.

جدول 03: تطور مؤشر الإفراط النقدي في الجزائر خلال الفترة 2010-2014.

السنوات	الكتلة النقدية M_2 مليار دج (1)	الناتج الحقيقي Y_t مليار دج (2)	λ (3) = (1) ÷ (2)	λY_t (4) = (3) × (2)	الإفراط النقدي M_t (5) = (4) - (1)
2010	8162.8	4908.01	1.6631	8162.5	0.3
2011	9929.2	5049.94	1.9662	9929.2	0
2012	11015.1	5220.37	2.1100	11015	0.1
2013	11941.5	5364.85	2.2258	11941.1	0.4
2014	13686.7	5568.13	2.4580	13686.5	0.2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

– **العمود (1):** بنك الجزائر، التقارير السنوية لبنك الجزائر 2012 و 2017.

– **العمود (2):** تقرير البنك الدولي حول الجزائر متوفر على الموقع الإلكتروني بتاريخ 25 ديسمبر 2017:

– <https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chrt>

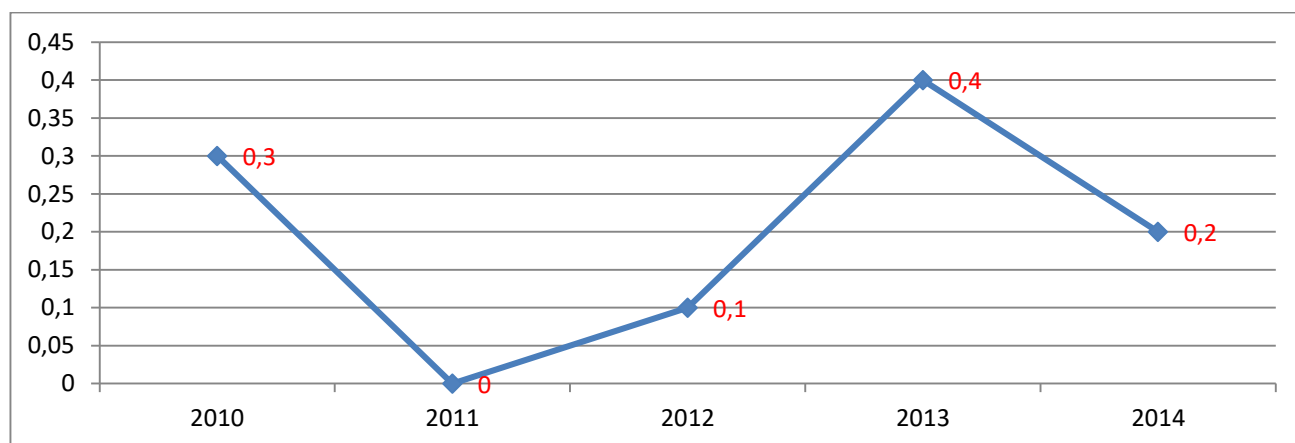
– **الأعمدة (3) (4) (5)** تم حسابها من طرف الباحثين.

نلاحظ من الجدول السابق زيادة معتبرة ومنظمة في الكتلة النقدية بحيث انتقلت من 8162.8 في سنة 2010 إلى 13686.7 في سنة 2014، مع شبه ثبات بين سنتي 2012 و 2013. وقد رافق تلك الزيادة زيادة بطيئة وشبه ثبات في الناتج الحقيقي بحيث انتقل من 4908.01 في سنة 2010 إلى 5568.13 في سنة 2014.

وبغية توضيح تطور معدل الإفراط النقدي في الجزائر بيانيا خلال الفترة الممتدة بين عامي 2009 و 2014، ارتأينا التطرق إلى الشكل التالي:

شكل 03: تطور مؤشر الإفراط النقدي في الجزائر خلال الفترة 2010-2014.

دور البرامج التنموية في الحد من الإفراط النقدي المحفز للتضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2001 و2021 ، (ص ص: 1 - 13)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 03.

يتضح من خلال الشكل رقم (3) وجود ضغوط تضخمية سببها الإفراط عرض النقود في الاقتصاد من طرف الجهاز المصرفي باستثناء سنة 2011، وذلك من خلال تسجيل مؤشر الإفراط النقدي لقيم تراوحت بين الصفر في سنة 2001 و0.4 في سنة 2013. وتعكس قيم المؤشر في الشكل السابق عدم تناسب حجم الكتلة النقدية M2 مع تطور حجم الناتج المحلي المقوم بالأسعار الثابتة، وكان لتزايد حجم المدخرات في البنوك التجارية دور في تنامي M2، وهو ما تؤكد قيم متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من الكتلة النقدية لفترة الدراسة والذي تراوحت بين 1.6 و2.45.

4.2 تطور الإفراط النقدي في الجزائر خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2021)

يعتبر هذا البرنامج تكملة البرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات استثمارات العمومية المسجلة خلال فترة (2015-2021). فقد تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي. (محمد، 2020، صفحة 51).

يمتد هذا البرنامج بين من عام 2015 إلى غاية سنة 2021، وقد قابل تلك الزيادة في الإنفاق زيادة معتبرة في الكتلة النقدية، وفي ما يلي جدول يوضح تطور الكتلة النقدية والناتج الحقيقي بالأسعار الثابتة بالإضافة إلى تطور الإفراط النقدي خلال تلك الفترة.

جدول 04: تطور مؤشر الإفراط النقدي في الجزائر خلال الفترة 2015-2021.

السنوات	الكتلة النقدية M2 مليار دج (1)	الناتج الحقيقي Yt مليار دج (2)	λ (3) = (1) ÷ (2)	λY_t (4) = (3) × (2)	الإفراط النقدي Mt (5) = (4) - (1)
2015	13704.5	5777.68	2.3719	13704.1	0.4
2016	13816.3	5968.35	2.3149	13816.1	0.2
2017	14974.6	6063.84	2.4694	14974	0.6
2018	16636.7	20452.3	0.8134	16635.9	-0.8
2019	16506.6	20501.1	0.8051	16505.4	-1.2
2020	17659.6	18383.8	0.9606	17659.4	-0.2
2021	20087.5	22021.5	0.9121	20085.8	-1.7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

– العمود (1): بنك الجزائر، التقارير السنوية 2017، 2021.

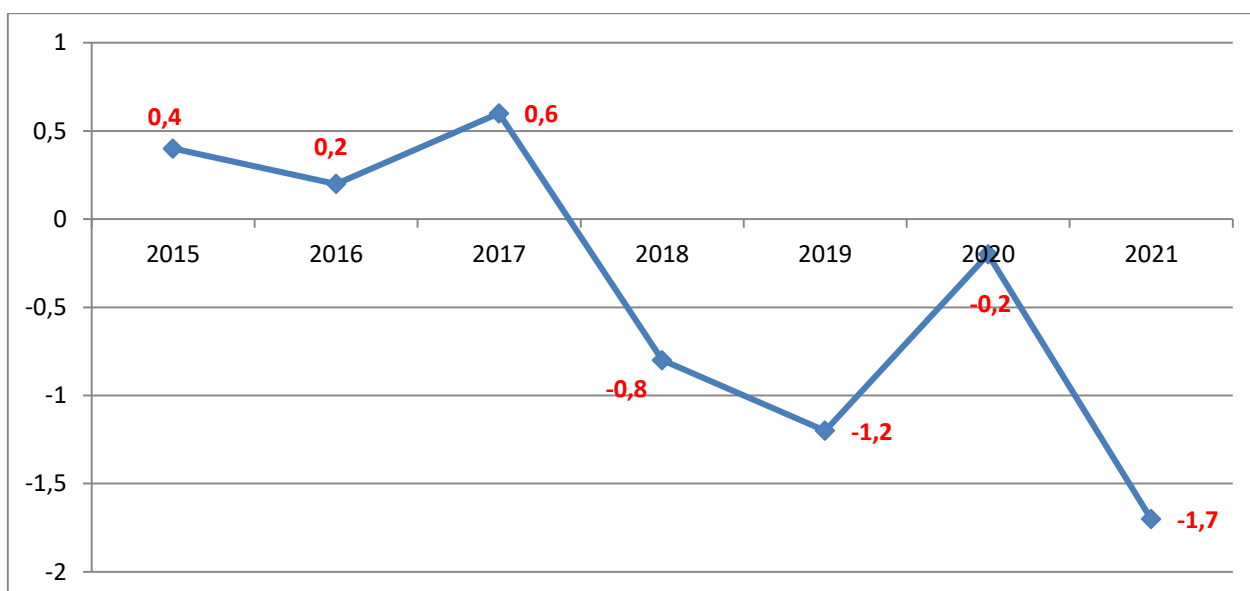
– العمود (2): على تقرير البنك الدولي حول الجزائر متوفر على الموقع الإلكتروني بتاريخ 15 جوان 2023:

– <https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chrt>

– الأعمدة (3) (4) (5) تم حسابها من طرف الباحثين.

نلاحظ من الجدول السابق زيادة معتبرة ومنتظمة في الكتلة النقدية بحيث انتقلت من 13704.5 في سنة 2015 إلى 20087.5 في سنة 2021، وقد رافق تلك الزيادة زيادة منتظمة في الناتج الحقيقي بحيث انتقل من 5777.68 في سنة 2015 إلى 22021.5 في سنة 2021. وبغية توضيح تطور معدل الإفراط النقدي في الجزائر بيانا خلال الفترة الممتدة بين عامي 2015 و2021، ارتأينا التطرق إلى الشكل التالي:

شكل 04: تطور مؤشر الإفراط النقدي في الجزائر خلال الفترة 2015-2021.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 04.

يتضح من خلال الشكل رقم (4) وجود ضغوط تضخمية سببها الإفراط عرض النقود في الاقتصاد من طرف الجهاز المصرفي، وذلك من خلال تسجيل مؤشر الإفراط النقدي لقيم تراوحت بين 0.4 في سنة 2015 و-1.7 في سنة 2021، وتعكس قيم المؤشر في الشكل السابق عدم تناسب حجم الكتلة النقدية M_2 مع تطور حجم الناتج المحلي المقوم بالأسعار الثابتة، وكان لتزايد حجم المدخرات في البنوك التجارية دور في تنامي M_2 ، وهو ما تؤكدته قيم متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من الكتلة النقدية لفترة الدراسة والذي تراوحت بين 2.37 و2.46.

وقد سجلت الفترة 2018-2021 قيمة سالبة لمؤشر الإفراط النقدي، وبالتالي التضخم في هذه الفترة لا يفسر بعدم تناسب حجم الكتلة النقدية مع الناتج الحقيقي، وإنما يرجع سببه إلى السياسات التجارية المتبعة من الجزائر والمتعلقة بتحديد رخص الاستيراد واقتصارها على المواد الاستهلاكية على المدى الواسع، فارتفاع الطلب الداخلي وانخفاض العرض أدى إلى ارتفاع الأسعار في هذه الفترة.

3. خاتمة:

إن التنمية الاقتصادية الممولة بمدخيل المحروقات بقيت بعيدة كل البعد عن خلق اقتصاد ذو هيكل إنتاجي مرن مستجيب للطلب الاستهلاكي والاستثماري المتنامي في الاقتصاد الجزائري، وذلك لأسباب عديدة ساهمت بدورها في جعل ظاهرة الإفراط النقدي المحفز للتضخم مشكلة مستديمة يعاني منها اقتصادنا القومي ومعظم الاقتصاديات النامية.

1.3 نتائج:

توصلنا إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها ما يلي:

- يفسر التضخم بأسباب نقدية راجعة إلى زيادة حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد، كما يرجع إلى عوامل حقيقية مرتبطة بزيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي؛
- تمثلت أسباب التضخم في الجزائر أساسا في تزايد الإنفاق العام في ظل عدم توفر شروط عمل المضاعف (اقتصاد ريعي)، وتمويل مشاريع البنية التحتية ومناصب التشغيل المستحدثة كان بموارد مؤقتة خاضعة للانخفاض في أي وقت؛
- عرفت معدلات الإفراط النقدي ارتفاعا طوال فترة الدراسة باستثناء سنة 2011 التي كان الإفراط النقدي فيها معدوما، وقد عجزت السياسة النقدية بأدواتها التقليدية والمستحدثة على التحكم في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الجزائري؛
- ارتفعت المدخرات ابتداء، من سنة 2001 في الاقتصاد الوطني، وذلك نتيجة للتوسع المالي للحكومة من خلال تدعيم الأجور وسياسات التشغيل المتبعة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

2.3 اقتراحات:

- بغية التخفيف من الإفراط النقدي المسبب للتضخم وتفعيل الدور الحديث للسياسة النقدية، نوصي بإتباع المقترحات التالية:
- رد الاعتبار لبنك الجزائر ومنحه الاستقلالية في صياغة وتنفيذ السياسة النقدية، كما يجب وضع حدود للاقتراض الحكومي المباشر والذي كان من أسباب ظهور الضغوط التضخمية؛
- ترشيد الإنفاق العام وذلك من أجل الحد من عجز الموازنة لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني خاصة في ظل عدم توفر شروط عمل المضاعف؛
- تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات من خلال خلق مداخيل جديدة، وبعث اقتصاد حقيقي ذو هيكل إنتاجي مرن متوافق مع التطور الحاصل في الكتلة النقدية.

4. المراجع

- محمد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني (2010)، النقود والبنوك والمصارف المركزية ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع؛ الأردن.
- عبد المجيد قدي، (2017)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الطلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية؛ الجزائر.
- محمود حسين الوادي وآخرون (2010)، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة؛ عمان.
- بلعزوز بن علي، (2017)، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية؛ الجزائر.
- بلعزوز بن علي، محمدي الطيب أمحمد، (2008). دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية؛ الجزائر.
- بلقاسم لطيفة، عياش زبير، (2017)، مساهمة السياسة النقدية والسياسة المالية في النشاط الاقتصادي حالة الجزائر (2000-2015)، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد 3، العدد 4 ، ص ص 257-275 ، . <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/67/4/3/31469> . (visite le : 1.08.2023).
- ساعد رقيق. (2009)، تقييم فعالية سياسات مكافحة التضخم في الجزائر 1990-2005، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

دور البرامج التنموية في الحد من الإفراط النقدي المحفز للتضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2001 و2021 ، (ص ص: 1 - 13)

- حسين كشيبي، (2012)، إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 2000-2009، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.
- عجمي جميل الجنابي هيل، (2014)، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر؛ الأردن.
- عمير شلوفي. (2014)، التضخم والبطالة وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي دراسة قياسية "حالة الجزائر 1980-2011"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر.
- ناظم محمد نوري الشمري، (1999)، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع؛ الأردن.
- هدى بن محمد، (2020)، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 5، ص ص 35-68. (visite le : https://jocu.journals.ekb.eg/article_91597_6b8fd536479c46bfad559e663095d8bd.pdf. OnLine : 1.08.2023)
- هيفاء غدير، (2010)، السياسة النقدية والمالية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب؛ سوريا.
- التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات: 2005؛ 2008؛ 2012؛ 2017. متوفر على الموقع الالكتروني بتاريخ 25 ديسمبر 2022: <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9/>
- تقرير البنك الدولي حول الجزائر متوفر على الموقع الالكتروني بتاريخ 25 ديسمبر 2022 : <https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chrt>